المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

قراءة تحليلية لتقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الصادر في 30 سبتمبر 2025

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

قراءة تحليلية
22 أكتوبر 2025

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

قراءة تحليلية لتقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

الصادر في 30 سبتمبر 2025

قراءة تحليلية

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

22 أكتوبر 2025

فهرس المحتويات

مقدمة 4

أولاً: السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن في ليبيا 6

ثانياً: أبرز إنجازات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 7

ثالثاً: أبرز التحديات التي واجهت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا 10

رابعاً: تعزيز فعالية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا 11

الخلاصة 16

مقدمة

يولي " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "، اهتماماً خاصاً بمتابعة ورصد التقارير الدولية الموثوقة التي تُصدر بشكل دوري حول مختلف الأوضاع في ليبيا، سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية. ويعمل المركز على جمع هذه التقارير وتحليلها منهجيًّا بهدف تبسيط فهم

التطورات الجارية في البلاد، وتقديم صورة شاملة عن المشهد الوطني. كما يسعى المركز إلى بناء قاعدة معرفية دقيقة ومتكاملة تُسهم في دعم الباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن الليبي، بما يمكّنهم من فهم الاتجاهات الراهنة واتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى معطيات واقعية وتحليلات موضوعية.

وفي هذا السياق، يستند هذا التقرير إلى قرار مجلس الأمن رقم 2755 (2024)، الذي دعا فيه المجلس الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعداد مراجعة استراتيجية شاملة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بهدف تعزيز كفاءتها ورفع فاعلية أدائها. ويهدف هذا الاستعراض إلى إعادة ترتيب أولويات البعثة وتكييف مواردها مع متطلبات المرحلة الراهنة، بما يضمن تيسير عملية سياسية مستدامة وشاملة ويعزز من حضور البعثة الميداني في مختلف مناطق ليبيا ضمن حدود الإمكانات المتاحة.

وقد ركّزت المراجعة على تقييم التوجه الاستراتيجي للبعثة وأدائها وهيكلها التنظيمي ووضعها الأمني، من خلال تحليل معمّق لمجمل ديناميات النزاع الليبي. كما تناول التقرير الإنجازات المحققة منذ الاستعراض المستقل لعام 2021، إلى جانب العقبات التي واجهت البعثة أثناء تنفيذ ولايتها، مع تسليط الضوء على دورها في تيسير الحوار الوطني بين الأطراف الليبية حول القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، ودعم المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، وتعزيز وقف إطلاق النار.

وقد أشرفت على هذا الاستعراض الخبيرة الدولية " دانييلا كرو سلاك "، بمشاركة ممثلين عن إدارات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون السياسية، وبناء السلام، وعمليات السلام، والدعم الميداني، والأمن، إضافةً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب التنسيق الإنمائي. وعلى مدى أربعة أشهر، أجرت كروسلاك أكثر من 130 اجتماعًا مباشرًا وافتراضيًا مع مسؤولين ليبيين وممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة. كما عقدت لقاءات مع خبراء مستقلين حول الوضع الليبي خلال زيارتها إلى طرابلس وبنغازي وتونس بين 12 و27 يونيو 2025، ضمن إطار التشاور الواسع الذي شكل أساس هذا التقييم الاستراتيجي.

أولاً: السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن في ليبيا

بعد مرور أكثر من أربعة عشر عامًا على ثورة عام 2011 وسقوط النظام السابق، لا تزال ليبيا تواجه مرحلة انتقالية معقدة تتسم بانعدام الاستقرار واستمرار الانقسامات السياسية والمؤسسية، إلى جانب تصاعد نفوذ الجماعات المسلحة وضعف مؤسسات الدولة الرسمية.

ويوضح **الجدول التالي**، أبرز ملامح الوضع الراهن في ليبيا من حيث الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

المحور	التحليل
الوضع السياسي والمؤسسي	استمرار المرحلة الانتقالية دون دستور متوافق عليه، وتأجيل الانتخابات الوطنية منذ ديسمبر 2021. وجود مركزين للسلطة: حكومة الوحدة الوطنية في الغرب وقوات حفتر في الشرق والجنوب. اعتماد الأطراف على صكوك قانونية مؤقتة لتثبيت مواقعها في ظل الجمود السياسي.
المشهد الأمني والعسكري	الجماعات المسلحة الهجينة تسيطر فعليًا على الأمن في الغرب، وتتنافس على النفوذ والموارد مما يسبب اشتباكات متكررة (مثل أحداث طرابلس في مايو 2025). غياب رؤية وطنية موحدة لهيكلة قطاع الأمن أو تنفيذ برامج نزع السلاح وإعادة الدمج.
الوضع في الشرق والجنوب	بروز مؤسسات موازية في الشرق وهيكل إداري وعسكري واقتصادي مستقل، ما يعقد جهود توحيد المؤسسات. الجنوب يعاني انقسامات قبلية ووجود مرتزقة ومقاتلين أجانب وشبكات تهريب، مع استمرار التهميش السياسي والاقتصادي لمجتمعات الأمازيغ والتبو والطوارق.
الدور الإقليمي والدولي	بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعامل مع طرفي النزاع بشكل منفصل، ما يعزز تطبيع الانقسام ويضعف المسار الدبلوماسي الجماعي لحل الأزمة.
العملية الانتخابية	الانتخابات المحلية لعامي 2024 و2025 شهدت نجاحًا جزئيًا في 90 بلدية فقط، مع غيابها في 29 بلدية شرقية وجنوبية. انتخاب أول امرأة عمدة يمثل خطوة رمزية نحو الشمول، لكن تأثير المجالس المنتخبة على الحكم الوطني ما زال محدودًا.
العقبات القانونية والسياسية	استمرار الخلافات حول شروط الترشح وتسلسل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ما يعمق الانقسام بسبب غياب دستور شامل وتفشي منطق "المحصلة الصفرية" في العمل السياسي.

المحور	التحليل
الوضع الاقتصادي والمالي	استمرار غياب الميزانية الموحدة منذ 2014. مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط يشهدان صراعات على القيادة. بلغ العجز في العملة الأجنبية 4.6 مليار دولار في الربع الأول من 2025، مع تراجع قيمة الدينار الليبي وتهديد الاستقرار الاقتصادي الكلي.
الحوكمة المحلية والخدمات العامة	ضعف نموذج الحكم اللامركزي وغياب التنسيق بين السلطة المركزية والمجالس البلدية. البلديات تعمل بإمكانات محدودة ولا تستطيع توفير الخدمات الأساسية للسكان.
الشباب والمجتمع المدني	بطالة الشباب تقترب من 50% مما يجعلهم عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. تقلص الحيز المدني وتزايد الاعتقالات التعسفية ضد النشطاء السياسيين والحقوقيين.
وضع المرأة والمساواة	رغم وجود نصوص قانونية تدعم المساواة، تواجه المرأة تهميشًا واسعًا في العمل السياسي والاقتصادي، وتتقاضى أجورًا أقل وتملك فرصًا محدودة في سوق العمل وحقوق الملكية.
سيادة القانون وحقوق الإنسان	انتهاكات مستمرة للقانون الدولي الإنساني من قبل الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة. تزايد الاعتداءات على القضاة والمحامين وتآكل استقلال القضاء. غياب العدالة والمساءلة في قضايا مثل مزرق (2019) وترهونة (2013-2022).
المصالحة الوطنية	غياب عملية مصالحة شاملة قائمة على الحقوق. استبعاد فئات واسعة (النساء، الشباب، الأقليات، المجتمع المدني). استمرار الإفلات من العقاب وتنامي خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
السيناريوهات المستقبلية	استمرار الوضع الراهن غير مستدام، واحتمال تصاعد الصراع المسلح قائم في ظل غياب عملية سياسية جديدة بقيادة الأمم المتحدة. بقاء الانقسام المؤسسي يهدد بانهيار تدريجي للدولة وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول (1): تحليل السياق الحالي في ليبيا

ثانياً: أبرز إنجازات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

منذ تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي السابق في عام 2021، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حضورها الفاعل والمستمر داخل البلاد، من خلال انخراطها في مسارات متعددة شملت الجوانب السياسية والأمنية والحقوقية، والمؤسسية، وقد مكّن هذا الوجود الديناميكي البعثة من التعامل

بفعالية مع الأزمات المتكررة وإدارة بؤر التوتر في مختلف المناطق، فضلاً عن تقديم الدعم الفني والتقني اللازم للعمليات الوطنية ذات الصلة بالاستقرار.

وساهمت هذه الجهود مجتمعة في الحد من مخاطر اندلاع موجات جديدة من العنف وتعزيز حالة التهدئة النسبية في المشهد الليبي. ورغم أهمية ما تحقق من إنجازات ميدانية ومؤسسية، فإن البعثة لم تتمكن بعد من تحقيق اختراق جوهري يقود إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع القائم في البلاد.

المحور الرئيسي	أبرز الأنشطة والتطورات	النتائج والملاحظات
العمليات السياسية والانتخابية	• معالجة أسباب فشل الانتخابات المؤجلة في ديسمبر 2021. • دعم جهود الوساطة للمستشارة الخاصة للأمين العام (2022) • تنظيم جولات محادثات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في القاهرة وجنيف لإعداد الإطار الدستوري. • إنشاء لجنة استشارية من 20 خبيراً ليبياً في يناير 2025 لتقديم توصيات بشأن العملية السياسية. • إعلان خريطة طريق جديدة في أغسطس 2025 لإجراء الانتخابات وتوحيد مؤسسات الدولة.	• تعثر التوافق السياسي بسبب غياب الإرادة السياسية. • استمرار الخلاف حول القوانين الانتخابية. • تعزيز مشاركة الليبيين في صياغة مستقبل العملية السياسية.
تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 والترتيبات الأمنية المؤقتة	• دعم جهود التهدئة خلال اشتباكات طرابلس (مايو 2025). • إنشاء آلية لتبادل المعلومات بين ليبيا وتشاد والسودان والنيجر بشأن المقاتلين الأجانب. • دعم اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في تنفيذ بنود الاتفاق. • إزالة الذخائر غير المنفجرة وفتح الطريق الساحلي بين مصراتة وسرت	• استمرار صعوبة إعادة توحيد المؤسسات الأمنية. • تعذر نشر المراقبين في سرت وفق قرار مجلس الأمن 2570 (2021). • بقاء البعثة فاعلة في حفظ قنوات التواصل رغم العقبات السياسية.

المحور الرئيسي	أبرز الأنشطة والتطورات	النتائج والملاحظات
تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية	• رصد وتوثيق الانتهاكات مثل الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب. • دعم إعداد مشاريع قوانين حول حرية تكوين الجمعيات ومنع العنف ضد المرأة والعدالة الانتقالية. • تنفيذ برامج تدريب لأكثر من 240 موظفاً في القضاء والإصلاحيات. • إصدار تقرير مشترك مع مفوضية حقوق الإنسان حول المقابر الجماعية في ترهونة (2024).	• استمرار التحديات في اعتماد مشاريع القوانين بسبب الجمود السياسي. • تعزيز المساءلة رغم صعوبة تحقيق العدالة الكاملة. • توسيع مشاركة النساء والشباب في برامج حقوق الإنسان.
التحليل المشترك والتواصل الاستراتيجي	• تطوير آليات تحليل وتقييم تستند إلى معلومات متعددة المصادر. • استخدام خرائط النقاط الساخنة لتوقع أعمال العنف في الانتخابات البلدية (2024). • تحسين القدرات في الرصد والإنذار المبكر والتواصل عبر المنصات الرقمية. • إطلاق حملات توعية حول اللجنة الاستشارية وخطة المشاركة السياسية.	• تعزيز قدرة البعثة على الاستجابة للأزمات في الوقت المناسب. • استمرار التحديات في مواجهة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. • الحاجة إلى تكامل أكبر بين جهود التواصل والدبلوماسية السياسية.
التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري	• تعزيز العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجال الانتخابي. • التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في مجالات العنف ضد المرأة والمفقودين. • تنسيق الجهود في مجال إزالة الألغام عبر المركز الليبي والمؤسسات الأمنية.	• إبراز أهمية البرمجة المشتركة في تحقيق الأثر الجماعي. • الحاجة إلى تكامل استراتيجي أوثق بين البعثة والفريق القطري في القضايا الحساسة كالإصلاح الاقتصادي وسيادة القانون.

الجدول (2): أبرز مجالات عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

يبين الجدول السابق، أن البعثة ركزت جهودها على المسارات السياسية والأمنية والحقوقية بهدف دعم الاستقرار في ليبيا. فعلى **الصعيد السياسي**، سعت لإحياء العملية الانتخابية وتعزيز الحوار بين الأطراف، لكنها واجهت عقبات بسبب غياب الإرادة السياسية والانقسام المؤسسي.

أما في **المجال الأمني**، فقد نجحت في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 والحد من التصعيد المسلح، رغم تعثر عملية توحيد المؤسسات الأمنية ونزع السلاح. وفي جانب حقوق الإنسان، ساهمت في رصد الانتهاكات وتعزيز المساءلة، لكن الجمود السياسي أعاق تنفيذ التشريعات والإصلاحات المقترحة.

كما أظهرت جهودها في **التحليل والتواصل** قدرة على إدارة المعلومات ومكافحة التضليل، وإن كانت استجابتها أحيانًا ذات طابع ردّ فعل أكثر من المبادرة. وبشكل عام، نجحت البعثة في منع انهيار شامل للوضع الليبي، لكنها لم تتمكن بعد من تحقيق اختراق سياسي مستدام بسبب تعقيدات المشهد الداخلي والتجاذبات الخارجية.

ثالثاً: أبرز التحديات التي واجهت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

منذ إجراء الاستعراض الاستراتيجي لعام 2021، واجهت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا طيفاً واسعاً من التحديات المعقدة التي انعكست سلباً على قدرتها في تنفيذ مهامها بفعالية. وجاءت هذه التحديات في سياق يتسم بـالانقسام السياسي العميق، وضعف القدرات المؤسسية، واستمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي، فضلاً عن التحولات المتسارعة في البيئة الدولية، ما جعل عمل البعثة أكثر تعقيداً وتقييداً في تحقيق أهدافها المرسومة.

المحور	التحدي	الآثار المترتبة
الانقسام السياسي والشلل المؤسسي	استمرار الانقسام بين الشرق والغرب وتصلب الهياكل الموازية منذ 2022، مع تعثر التوافق حول الإطار الدستوري للانتخابات.	ضعف الثقة العامة، ترسيخ المصالح النخبوية، وإعاقة العملية السياسية بقيادة الليبيين.
تقلب القيادة داخل البعثة	تعاقب ستة رؤساء على قيادة البعثة منذ 2021، ما أثر على استمرارية الجهود والاستراتيجية العامة.	فقدان الذاكرة المؤسسية، وتجزؤ المبادرات السياسية، وتراجع التنسيق الداخلي.
غياب نهج موحد داخل البعثة	عمل المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية والحقوقية بمعزل عن بعضها البعض.	تفتت الجهود وفقدان الترابط بين الأهداف قصيرة وطويلة الأمد.
القيود الداخلية ومحدودية الانتشار الجغرافي	تركّز أنشطة البعثة في طرابلس مع ضعف وجودها في الشرق والجنوب بسبب القيود الأمنية والإدارية.	ضعف التواصل مع المجتمعات المحلية وتراجع المصداقية الميدانية.
الانقسام في المواقف الدولية	تناقض مواقف القوى الدولية رغم الدعم الشكلي للبعثة، وفشل آليات عملية برلين.	إضعاف النفوذ الدولي للأمم المتحدة واستمرار التدخلات الخارجية.
استمرار الوجود العسكري الأجنبي	بقاء قوات ومقاتلين أجانب وتدفق أسلحة متطورة رغم قرارات مجلس الأمن	تقويض تنفيذ وقف إطلاق النار وإضعاف سيادة الدولة الليبية.

المحور	التحدي	الآثار المترتبة
ضعف التنسيق في ملف المصالحة الوطنية	محدودية التعاون بين البعثة والاتحاد الإفريقي في جهود المصالحة.	تكرار المبادرات وفقدان التآزر اللازم لإنجاح مسار المصالحة.
قصور التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري	ضعف التكامل بين البعثة والوكالات الأممية الأخرى رغم اعتماد إطار التنمية المستدامة 2023.	تراجع الفعالية الميدانية وضعف الاستجابة للأزمات الإنسانية.
نقص الموارد البشرية والمالية	تخفيضات في الميزانية وصعوبة في استقطاب الكفاءات المتخصصة.	ضعف القدرة التنفيذية وتراجع المرونة المؤسسية.
تآكل صورة البعثة وشرعيتها العامة	تصاعد الانتقادات الشعبية وشكوك حول حياد البعثة ودورها.	محدودية التأييد الشعبي وصعوبة تحقيق تعبئة مجتمعية داعمة للبعثة.

الجدول (3): التحديات الرئيسية التي تواجه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

يتضح من **الجدول أعلاه**، أن التحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في ليبيا متعددة الأبعاد ومترابطة، تجمع بين عوامل داخلية (مثل ضعف الهيكل المؤسسي والتنسيق الميداني) وعوامل خارجية (كالتدخلات الأجنبية والانقسام الدولي). وهذا التداخل أدى إلى شلل نسبي في الأداء الاستراتيجي للبعثة، حيث تركزت جهودها على إدارة الأزمات قصيرة المدى بدلاً من دفع العملية السياسية نحو تسوية دائمة. وبالتالي، فإن نجاح البعثة مستقبلاً يتوقف على إصلاح بنيتها الداخلية، وتوحيد الموقف الدولي، وتعزيز تواجدها الميداني لضمان مصداقية وتأثير أكبر في مسار الاستقرار الليبي.

رابعاً: تعزيز فعالية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

أظهرت نتائج المراجعة الاستراتيجية أن تفاعل الضغوط الخارجية مع القيود الداخلية، إضافة إلى بيئة العمل المجزأة، قد حدَّ بشكل ملحوظ من قدرة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تنفيذ ولايتها بصورة فعالة. فعلى الرغم من مساهمات البعثة المهمة في عدة مجالات، إلا أن عملية الاستعراض كشفت عن ضرورة تعزيز التنسيق الداخلي والتركيز الاستراتيجي، لتمكينها من إحداث التأثير المطلوب في مسار العملية السياسية الليبية.

فالولاية الحالية، رغم شمولها الواسع، تتجاوز الإمكانيات التنظيمية والموارد المتاحة للبعثة، مما يهدد بتحويل نشاطها إلى عمل تكتيكي وردِّي الفعل أكثر من كونه عملاً استباقياً وموجهاً نحو النتائج. ولتفعيل دور البعثة في دعم الانتقال السياسي ضمن بيئة تتسم بتناقص الموارد وتزايد التحديات، يتطلب الأمر ليس فقط مراجعة التوجه الاستراتيجي العام، بل أيضاً إعادة هيكلة شاملة للبعثة تشمل تنظيمها الداخلي، وتوزيع كوادرها، وانتشارها الجغرافي، وضمان أمنها الميداني.

ويُفترض أن تسهم هذه التعديلات في تعزيز قدرة البعثة على تركيز مواردها نحو هدف استراتيجي واحد وواضح يتمثل في إحياء وتيسير عملية سياسية شاملة وذات مصداقية، يقودها الليبيون أنفسهم وتلقى دعماً دولياً فعّالاً.

المحور	التوصيات الأساسية	الهدف الاستراتيجي
العملية السياسية والمساعي الحميدة	• تركيز جميع أنشطة البعثة على دعم الحل السياسي بقيادة ليبية. • إعادة تنظيم البعثة لتعزيز الفعالية والوضوح في أداء مهامها. • إدراج الانتخابات ضمن تسوية سياسية شاملة ترتكز على دستور دائم. • استخدام أدوات الأمم المتحدة مثل العقوبات والدبلوماسية العامة لتشجيع التسوية وردع المعرقلين	إحياء عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة لجميع الأطراف الليبية.
صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات	• استثمار سلطة الأمم المتحدة في الدعوة إلى الاجتماعات وقيادة الأفرقة العاملة التابعة لعملية برلين (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الحقوقية). • وضع خطط عمل واضحة وجدول زمني محدد. • تعزيز التنسيق بين الأفرقة العاملة ودمج المواقف الإقليمية والدولية في عملية موحدة يقودها الليبيون	بناء تماسك دولي وإقليمي داعم للعملية السياسية الليبية.
المسار الاقتصادي	• تعزيز دور البعثة في دعم المؤسسات الاقتصادية الوطنية (المصرف المركزي، مؤسسة النفط، ديوان المحاسبة). • توحيد المؤسسات الاقتصادية وضمان الشفافية والاستقلالية. • إنشاء قسم اقتصادي داخل البعثة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.	تحقيق الاستقرار الاقتصادي كرافعة أساسية للانتقال السياسي المستدام.

المحور	التوصيات الأساسية	الهدف الاستراتيجي
المسار الأمني ووقف إطلاق النار	• دمج جهود وقف إطلاق النار وتوحيد المؤسسات الأمنية في هيكل موحد. • تسهيل الحوار بين الأطراف العسكرية شرقاً وغرباً. • دعم الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية والمرتزقة. • تعزيز جهود نزع الألغام وإعادة الإدماج.	خلق بيئة أمنية مستقرة تمكّن من استئناف العملية السياسية بفاعلية.
حقوق الإنسان وسيادة القانون	• تعزيز الإبلاغ والمناصرة في قضايا العدالة والمساءلة. • حماية الحيز المدني والسياسي وضمان نزاهة الانتخابات. • دعم مؤسسات العدالة لمراقبة مراكز الاحتجاز. • استخدام الفريق العامل لحقوق الإنسان بفعالية أكبر لتوحيد الجهود.	ترسيخ بيئة قانونية عادلة تحمي الحقوق وتدعم الشرعية السياسية.
المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية	• دعم الاتحاد الإفريقي في قيادة عملية المصالحة الوطنية. • دمج العدالة الانتقالية ضمن العملية السياسية. • إشراك الضحايا وتعزيز التآزر بين المنظمات الدولية والإقليمية.	تحقيق مصالحة شاملة تضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي طويل الأمد.
التواصل الاستراتيجي	• تطوير استراتيجية تواصل فعالة لبناء الثقة مع الشعب الليبي. • إشراك الشباب والنساء والفئات المهمشة في العملية السياسية • تصميم محتوى إعلامي يعكس التنوع الاجتماعي والثقافي. • التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية.	تعزيز مصداقية البعثة وضمان الدعم الشعبي والسياسي لجهودها.

الجدول (4): التوصيات الاستراتيجية المقترحة لتعزيز دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

يبين **الجدول أعلاه**، أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تسعى إلى تحويل تركيزها من الاستجابة التكتيكية إلى التأثير الاستراتيجي، عبر تبني نهج شامل يربط بين المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية والحقوقية والاتصالية، ضمن إطار واحد ومتكامل.

فعلى **الصعيد السياسي**، تؤكد البعثة أن الحل يجب أن يكون ليبيًّا خالصًا مدعومًا بمساعي الأمم المتحدة الحسنة، بينما تركز في **الجانب الأمني** على توحيد المؤسسات الأمنية وتهيئة الظروف لانسحاب القوات الأجنبية. أما **اقتصاديًا**، فتهدف التوصيات إلى بناء مؤسسات اقتصادية موحدة ومستقلة، باعتبارها شرطًا أساسيًا للاستقرار، في حين ترى البعثة من الناحية **الحقوقية**، أن احترام حقوق الإنسان يمثل أساس الشرعية السياسية والمصالحة المجتمعية. وعلى **المستوى الاتصالي**، يُنظر إلى التواصل الاستراتيجي كأداة سياسية لبناء الثقة واستعادة المصداقية.

وبشكل عام، تعكس هذه التوجهات ضرورة إعادة توجيه موارد البعثة وهيكلها نحو أولوية واحدة واضحة تتمثل في دعم عملية سياسية شاملة ومستدامة يقودها الليبيون، مدعومة بإجماع دولي وإقليمي فعّال.

المحور	التوصيات	الملاحظات التنفيذية
الوجود الجغرافي	• إبقاء المقر الرئيسي للبعثة في طرابلس مع توسيع الوجود في بنغازي وسبها لضمان الشمول الجغرافي. • تعزيز التواصل المباشر مع السلطات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في جميع المناطق الثلاث. • زيادة الوجود الميداني في فزان لمعالجة ضعف مشاركتها في العملية السياسية.	• استمرار العمل داخل ليبيا وليس من تونس قاعدة أساسية. • نقل بعض المهام اللوجستية والإدارية إلى تونس أو مراكز الأمم المتحدة في عنتيبي وبرينديزي لأسباب مالية وأمنية. • الإبقاء على القيادة العليا والوظائف الأساسية داخل ليبيا لتعزيز التكامل والعلاقات مع الفاعلين الوطنيين.
التسلسل الإداري والملاك الوظيفي	• معالجة اختلال الهيكل الإداري المثقل بالوظائف العليا وضعف تمثيل الموظفين الوطنيين. • إعداد استراتيجية لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية لزيادة مشاركة الليبيين على جميع المستويات. • تعديل التسلسل الإداري الحالي لتحقيق هيكل أكثر مرونة وتماسكًا.	• إعادة توزيع الموارد البشرية بين طرابلس، بنغازي، وسبها. • مراجعة توزيع المسؤوليات بين نائبتي الممثلة الخاصة، بحيث تُشرف الأولى على ملفات التنمية، والثانية على المسارين السياسي والأمني. • تعزيز التكامل بين قسم الشؤون السياسية وقسم المساعدة الانتخابية رغم تبعيتهما الإدارية المختلفة.
نموذج البعثة المتكاملة	• الإبقاء على نموذج البعثة المتكاملة القائم على مواءمة الجهود السياسية والبرنامجية. • تطوير هياكل تنسيق وبرمجة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات ذات الصلة مثل الانتخابات وحقوق الإنسان والحوكمة والمسار الاقتصادي.	• الاستفادة من التجارب الناجحة في الانتخابات، حقوق الإنسان، والشؤون الجندرية لتطبيقها في مجالات أخرى. • ضرورة التكيّف مع تقلص التمويل وتقليص وجود وكالات الأمم المتحدة في ليبيا.

المحور	التوصيات	الملاحظات التنفيذية
إدارة الموارد	• تقليص النفقات الناتجة عن التوسع في بنغازي وسبها عبر إعادة تخصيص الموارد الحالية وتعديل الهيكل الوظيفي. • تحويل المزيد من الوظائف إلى وظائف وطنية وتقليل الشواغر غير الضرورية. • إعادة التفاوض على العقود المكلفة مثل عقد مجمع "أويا" في طرابلس.	• تعزيز الكفاءة من خلال استخدام مراكز الخدمات لمهام مثل المشتريات والهندسة والموارد البشرية. • إنشاء آلية مركزية لتخطيط الموارد لتوحيد الأنشطة الممولة من الجهات المانحة مع الأولويات الاستراتيجية. • اعتماد التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة التشغيلية، خاصة في تحليل البيانات والتقييم الأمني.
الحالة الأمنية وإدارة المخاطر	• تطوير الهيكل الأمني ليعكس الواقع الميداني ويدعم الولاية السياسية للبعثة. • اعتماد سياسة أمنية مرنة ومتناسبة مع المخاطر الفعلية تُمكّن العمل الميداني وتخفف القيود غير الضرورية. • تصميم ترتيبات أمنية خاصة لبنغازي وسبها تراعي تحدياتهما العملياتي	• إجراء استعراضات دورية للأهمية الحيوية للبرامج لضبط التدابير الأمنية بما يتلاءم مع تغير السياق. • إعادة تقييم وحدة حراسة الأمم المتحدة في طرابلس (تكلفتها 6.7 مليون دولار سنويًا) بهدف ترشيد العمليات بحلول أبريل 2026. • مراجعة مهام وحدة الحراسة الطبية واللوجستية في ضوء نتائج التقييم العام.

الجدول (5): التشكيل العملياتي وإعادة تنظيم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

يبين **الجدول أعلاه**، أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تتجه نحو إعادة هيكلة شاملة تهدف إلى تعزيز حضورها الميداني وتحسين كفاءتها التشغيلية والإدارية. ويظهر أن التركيز ينصب على تحقيق توازن جغرافي في الوجود بين طرابلس وبنغازي وسبها لضمان تمثيل وطني شامل، إلى جانب رفع نسبة الكوادر الليبية لتعزيز الشرعية المحلية والاستدامة المؤسسية.

كما تسعى البعثة إلى دمج الجهود السياسية والأمنية والاقتصادية ضمن إطار تنسيقي موحد يضمن التكامل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. في المقابل، يبرز اهتمام واضح بترشيد الإنفاق وتبني الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء في ظل تقلص الموارد. أما على الصعيد الأمني، فـ تهدف التوصيات إلى بناء منظومة أكثر مرونة وواقعية تتيح حرية الحركة الميدانية وتحد من الإجراءات المقيدة للعمل، مع إعادة تقييم وحدات الحراسة بما يتناسب مع المتغيرات الأمنية والمالية.

الخلاصة

يمكن القول، أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، رغم مرور أربعة عشر عاماً على إنشائها، ودورها الحيوي في الحفاظ على قدر من الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، فقد أثبتت البعثة كفاءتها في إدارة الأزمات وتيسير العمليات الانتخابية واحتواء العنف المحلي، مما أسهم في الحد من المخاطر وزعزعة الاستقرار، وإن ظل التقدم نحو تسوية سياسية شاملة يقودها الليبيون محدوداً. ولا تزال الانقسامات السياسية والأمنية، وتدهور الأوضاع في طرابلس، وعرقلة الانتخابات في الشرق والجنوب تشكل تحديات كبيرة أمام مسار الاستقرار.

وفي هذا السياق، تبرز خريطة الطريق التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام كخطوة أساسية نحو استعادة الوحدة والشرعية من خلال الانتخابات الوطنية والحوار الشامل. ومن الضروري أن يتكاتف القادة الليبيون والمجتمع الدولي لدعم تنفيذ هذه الخريطة بروح من المسؤولية والتعاون.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info